

Distr.  
GENERALS/22110/Add.25  
29 July 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

## مجلس الأمن



بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل  
المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي  
بلغها النظر في تلك المسائل

## إضافة

عملاً بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، يقدم الأمين العام  
البيان الموجز التالي .

ترد قائمة البنود المعروضة على المجلس في الوثائق S/22110 المؤرخة في  
٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ و S/22110/Add.3 المؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٩١ ،  
و S/22110/Add.13 المؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، و S/22110/Add.21 المؤرخة في  
٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .

وخلال الأسبوع المنتهي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اتخذ مجلس الأمن إجراء  
بشأن البنود التالية :

الحالة بين العراق والكويت ( انظر S/21100/Add.30 و S/21100/Add.31  
و S/21100/Add.32 و S/21100/Add.33 و S/21100/Add.36 و S/21100/Add.37 و S/21100/  
Add.38 و S/21100/Add.42 و S/21100/Add.43 و S/21100/Add.47 و S/21100/Add.6  
و S/22110/Add.7 و S/22110/Add.8 و S/22110/Add.9 و S/22110/Add.13 و S/22110/  
Add.14 و S/22110/Add.17 و S/22110/Add.24 ) .

واستأنف مجلس الأمن النظر في هذا البند في جلسته ٢٩٩٥ المعقودة في  
٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس  
السابقة ، وكان معروضاً عليه الرسالة المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ الموجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/22739) ، والمرفق بها رسالتان تحملان نفس التاريخ

من السفير رولف ايكويس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المنشأة بموجب الجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، والسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بشأن الاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه بمنع فريق التفتيش النووي التابع للجنة الخاصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول الى مرافق موجودة في موقع عُيِّن للتفتيش عليها من قبل اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

وقد قام الرئيس ، بموافقة المجلس ، بدعوة ممثل العراق بالاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، بناء على طلبه .

وواصل مجلس الأمن مناقشته في الجلسة ٢٩٩٦ المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وكان معروضا عليه الرسالة المؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الامين العام (S/22743) ، والمرفق بها رسالة تحمل التاريخ نفسه من السفير رولف ايكويس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ، بشأن الظروف المحيطة بالاجراء الذي اتخذته ذلك اليوم السلطات العسكرية العراقية برفض السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق تابع للوكالة الذرية للطاقة الذرية/اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بالوصول على الفور الى موقع عُيِّن للتفتيش عليه من قبل اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

وفي الجلسة ٢٩٩٦ صرح رئيس مجلس الأمن بأنه في أعقاب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس ، أُذِن له بالإدلاء ، باسم المجلس ، بالبيان التالي (S/22746) :

"لقد علم أعضاء مجلس الأمن ببالغ القلق بالحادثة التي وقعت اليوم عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق للتفتيش النووي مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة بتفقد موقع معين فوراً ودون عائق للتفتيش عليه من قبل اللجنة الخاصة بموجب الفقرتين ٩ و ١٣ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) . وأثناء هذه الحادثة لم تمتثل السلطات العسكرية العراقية لطلب من كبير المفتشين بالنيابة ألا يكون هناك أي تحرك لوسائل النقل أو المعدات ريثما يتم التفتيش . وأطلقت القوات العسكرية العراقية نيران الأسلحة الصغيرة في الهواء عندما كان أعضاء الفريق يحاولون التقاط صور فوتوغرافية للمركبات المحملة وهي تغادر الموقع . وهذه الحادثة تجيء في أعقاب حادثتين سابقتين وقعتا يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١

عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق التفتيش النووي بتفتيش بعض المنشآت في موقع آخر معين .

"وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عقد المجلس جلسة للنظر في الحادثتين اللتين وقعتا يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ، حيث أكد الممثل الدائم للعراق أن العراق قد قبل قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وأنه يبذل كل ما في وسعه لتنفيذ كل المتطلبات والالتزامات التي يفرضها عليه القرار . وأكد كذلك أن العراق يتعاون مع جميع بعثات الأمم المتحدة ، بما فيها اللجنة الخاصة . وبعد ذلك نقل الرئيس إلى حكومة العراق القلق البالغ الذي يساور المجلس إزاء تلك الحوادث .

"وأعضاء المجلس يعربون عن استيائهم الشديد من الحوادث التي وقعت في ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ويدينون في هذا الصدد مسلك السلطات العراقية . وكل هذه الحوادث تشكل انتهاكات صارخة لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وللتعهدات الواردة في الرسائل المتبادلة بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية العراق والتي تنظم مركز وامتيازات وحصانات اللجنة الخاصة وأفرقة التفتيش التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن . فضلا عن ذلك ، فإن هذه الحوادث تظهر عدم التزام العراق بتعهداته الرسمية بالامتثال لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وقد قرر أعضاء مجلس الأمن أن يطلبوا إلى الأمين العام إيفاد بعثة رفيعة المستوى فوراً إلى بغداد بغرض الاجتماع مع الحكومة العراقية على أرفع المستويات لتنقل إليها الطلب العاجل للمجلس للحصول على تأكيدات لا لبس فيها بأن الحكومة ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم وضع أي عراقيل في طريق قيام اللجنة الخاصة بالاضطلاع بولايتها وأنها ستمد لأفرقة التفتيش يد التعاون التام ، بما في ذلك توفير إمكانية الوصول فوراً ودون عائق إلى المواقع ، امتثالاً للالتزامات وتعهدات العراق قبل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن أعضاء المجلس قد شددوا أيضاً على أن من واجب الحكومة أن تزود البعثة الرفيعة المستوى بضمانات مطلقة فيما يتعلق بسلامة وأمن كافة الأفراد المشتركين في الاضطلاع بالأعمال ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) . وسوف تغادر البعثة نيويورك هذا المساء ، ٢٨ حزيران/يونيه

١٩٩١ ، وهي مكونة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ووكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح .

"وفي هذا الوقت ، فإن أعضاء المجلس يطالبون العراق بأن يوفر لفريق التفتيش النووي المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة ، الموجود حاليا في العراق ، إمكانية الوصول على الفور الى الاشياء التي حاول الفريق التفتيش عليها في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وكذلك السى أي موقع آخر يعتبر ضروريا في نظر الفريق .

"ويطلب أعضاء مجلس الامن من البعثة الرفيعة المستوى أن تقدم ، في أقرب فرصة ، عن طريق الامين العام ، تقريراً عن نتائج اجتماعاتها مع الحكومة العراقية على أرفع مستوى ، وبصفة خاصة عن التعهدات الأخرى التي تقدمها الحكومة لضمان الامتثال على جميع المستويات ، بما في ذلك السلطات العسكرية والمدنية المحلية ، للالتزامات العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وأعضاء المجلس يودون أن يوضحوا أن المجلس سيبقي هذه المسألة قيد النظر ، وأن أي تكرار لعدم الامتثال ستكون عواقبه خطيرة .

"ويكرر أعضاء المجلس تأكيد الآراء التي أعربوا عنها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن التهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والامن في الشرق الاوسط ، وضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من تلك الاسلحة في الشرق الاوسط ."

- - - - -